لمواكبة النمو الذي يشهده على صعيد جميع عملياته

بنك وربة يزيح الستار عن هويته الجديدة

أفصح بنك وربة – البنك الأفضل في الخدمات المصرفية لقطاع الشركات والخدمات المصرفية لقطاع الاستثمار في دولة الكويت – عن هويته التجارية الجديدة التي سيعتمدها البنك في كافة عملياته وأفرعه والتي نتجت عن جملة من التطورات ومؤشرات النمو المتصاعدة التي شهدها البنك على صعيد كافة عملياته. وأتت لتواكب مكانة البنك الريادية في سوق الصيرفة الإسلامية حيث استطاع أن يتحول خلال سنوات قليلة الى مقصدا أولا للصيرفة الإسلامية في سوق الكويت. وقد صممت الهوية الجديدة لبنك وربة وفق معايير التطور والنمو والتميز في الحلول والخدمات المصرفية الالكترونية.

وحول الهوية الجديدة للبنك، تحدث شاهين حمد الغانم – الرئيس التنفيذي في بنك وربة– قائلا: " إن إطلاق هوية جديدة للبنك جاء ليعزز مكانة بنك وربة اليوم، والذي بات متصدرا في قطاع البنوك الإسلامية، حيث استطاع خلال أعوام قليلة من تأسيس اتجاه معاصر في هذا القطاع، مبنيا على الابداع والابتكار في تصميم خدمات ومنتجات مصرفية غير مسبوقة تتميز بالمرونة ،السهولة، و السرعة بما تعود بالفائدة القصوى على العملاء".

وأضاف الغانم : "إن تغيير هوية البنك، هي خطوة نوعية تطويرية وضرورية لمواكبة النمو الذي يشهده البنك على صعيد كافة عملياته؛ فبنك وربة اليوم ينمو بشكل حثيث لجهة قاعدة عملائه من أفراد وشركات وأيضا لجهة محفظته التنموية والاستثمارية؛ وبناء عليه، فأن الهوية الجديدة تلعب دورا محوريا لمواكبة التطورات التي تشهدها صناعة الصيرفة الإسلامية باستمرار وليعكس التزامنا الكلي بتقديم خدمات مصرفية من الطراز الأول الى عملائنا".

وأختتم كلمته قائلاً: " إنّ حلة بنك وربة الجديدة، هي وليدة استراتيجيته واضحة وترتكز على معايير التميز في الحلول، مواكبة روح العصر التكنولوجية المتطورة، الالتزام بالفخامة والعراقة كما الثقة والطموح في الحلول التي يبدع البنك بتصميمها، يضاف اليها طبعا التقيد المطلق بالقيم التي يرتكز عليها أداؤنا وتشكل مرجعا صلبا لكل عملياتنا وفق تعليمات الشريعة الإسلامية السمحاء".

وترتكز هوية بنك وربة الجديدة على ثلاثة أسس تشكل مجتمعة منصة التعامل المصرفي الإسلامي الراقي، ويشكل الالتزام التام بتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، الأساس الأول في عمليات البنك، يليها الصدق في التعامل والشفافية بما يوثق العلاقات مع العملاء على مبدأ الثقة المتبادلة والعمل على إنمائها باستمرار. وأيضا فان مسؤولية البنك الاجتماعية تحتل حيزا كبيرا في استراتيجيته التنموية حيث يؤدي دوره المجتمعي بقوة ساعيا الى نشر الوعي والمعرفة حول مسائل محورية تهم المجتمع الكويتي في قطاعات عديدة تشمل الصحة والثقافة والتعليم وغيرها الكثير، وتساعد في دعم الأجيال الناشئة مع ضمان مستقبلهم. ومسؤولية البنك في هذا الإطار، تنبثق من كونه مؤسسة مصرفية إسلامية عريقة نشأت في ربوع المجتمع الكويتي وتدين له بالوفاء.

كما تعبّر الهوية الجديدة عن خبرات القوى العاملة في بنك وربة ومهاراتهم في التعامل مع العملاء ومساعدتهم على تصميم الحل المصرفي الأفضل لهم سواء في أفرع البنك أو عبر المحادثة من خلال تطبيقات بنك وربة الالكترونية. كما يتميز بنك وربة بمواكبة عملائه والاطلاع على اتجاهاتهم المصرفية واحتياجاتهم وبناء عليه يعمل على مساعدتهم في اختيار الحل الأمثل لهم بيسر وسهولة سواء كان لغرض التمويل أو الاستثمار.

وتعكس أيضا الهوية الجديدة التطور النوعي في البنية الرقمية للبنك التي بواسطتها يستطيع عملاء بنك وربة اليوم انجاز معاملاتهم المصرفية بوقت قياسي وبسرعة ودرجة أمان عالية في أي زمان ومكان. وهذا التقدم المميز يواكب الاتجاه العالمي في تطبيق أحدث التقنيات في الخدمات المصرفية في وقت أصبحت فيه الهواتف الذكية بمثابة بنك افتراضي يوفر الوقت والجهد على المستخدمين.

الى ذلك، نتجت هوية البنك الجديدة عن جملة من العوامل التطويرية والتي شهدها البنك في السنوات الأخيرة وشكلت منعطفا أساسيا في نمو عملياته وتوسعها إقليميا وعالميا مما أسفر عن اكتسابه ثقة عميقة لدى المستثمر المحلي والإقليمي والعالمي أيضا، بينما استمر في الوقت ذاته بتزويد عملائه بخدمات حصرية قل نظيرها في هذا القطاع ليحصد بموجبها جوائز وتنويهات مميزة. وفيما يلي، بعض من منصات النجاح التي استوجبت تطوير هوية البنك لتظل مسيرته الثابتة نحو المزيد من التألق والنمو:

"نتميز بالحلول"

لا يزال شعار " نتميز بالحلول" هو المحرك الرئيسي الذي تجري وفقه عمليات بنك وربة وحلوله المصرفية الخلاقة والذي تحت مظلته، سعى البنك الى ابتكار منتجات وخدمات مصرفية فريدة كان هو السبّاق في اطلاقها للقطاع المصرفي الكويتي لجميع فئات العملاء من أفراد، شركات أو مستثمرين؛ هذه المنتجات جاءت لتكون بمثابة الحل الأفضل لهم بحيث تلبي تطلعاتهم وتتلائم مع روح العصر الذي يشهد نقلة تكنولوجية في جميع نواحي الحياة بحيث إرتأى بنك وربة تبني العديد من الخدمات الجوهرية بحيث توفر على العملاء الوقت والجهد وتحقق سرعة في إنجاز المعاملات البنكية، الأمر الذي لقى صدا إيجابيا كبيرا بين أطراف العملاء. هذا بالاضافة إلى استثمار بنك وربة في تطوير منصاته الالكترونية سواء عبر موقعه الالكتروني أو عبر تطبيقه على الهواتف الذكية وهو ما أحال تجربة العملاء المصرفية الى متعة حقيقية موفرة عليهم الجهد والوقت وإمكانية انجاز عملياتهم المصرفية باتباع خطوات بسيطة وسهلة في اي وقت واي مكان.

شاهين الغانم

استراتيجية تنموية بكافة المقاييس

وفق بنود استراتيجيته التنموية الخمسية التي أطلقها في عام 2017، توجّه بنك وربة للتركيز تحقيق الريادة على ثلاثة محاور أساسية، الا وهي: دعم الشركات وتطوير قطاع الإستثمار، تقديم خدمات رقمية قل نظيرها في صناعة الصيرفة الإسلامية في السوق الكويتي، وتطوير بنيته التحتية الرقمية ليقدم عبرها ابتكارات نوعية من الخدمات المصرفية الحصرية تحت مسمى "اكسبرس". ويأتي تطوير العلامة التجارية داعما لهذه الرؤية التطويرية ويخدم اتجاهات البنك التنموية.

ريادة في الحلول المصرفية للشركات وقطاع الأعمال

فلجهة دعم قطاع الاعمال والشركات، دأب بنك وربة على تزويد هذا القطاع بحلول مصرفية تتميز بمعايير المرونة والسهولة بما يجعله البنك المفضل للعملاء؛ وبنيت الحلول على دراسة وفهم عميق لاحتياجات قطاع الاعمال للخدمات المصرفية مع الاخذ بالاعتبار تقليص الوقت والجهد. ووفق هذا المبدأ صمم البنك حلوله المصرفية لتلبي احتياجات الشركات بدءا من تقليص الدورة المستندية للمعاملات المصرفية وصولا الى تخصيص زاوية خاصة على موقعه الالكتروني وربة اونلاين، سواء عبر أجهزة الهاتف الذكية أو الحاسوب. وقد بدت للبنك بصمات واضحة في دعم قطاع الشركات الكترونيا وتسهيل العمليات المصرفية حيث عمل مؤخرا على تطوير الموقع الالكتروني الخاص بقطاع الاعمال بحلة جديدة وأسلوب عصري، مزودا بذلك الشركات بالعديد من المزايا الحصرية التي تعزز من ثقتهم بأدائه. ويقدم الموقع الالكتروني المحدّث بالكامل تسهيلات فعالة من ضمنها ادارة صلاحيات الدخول الى النظام والتي تمكن العملاء من الشركات ادارة المستفيدون الى بوابة الخدمات المصرفية عبر الانترنت مع قابلية اضافة او حذف الصلاحيات الممنوحة للموظفين المعرفين بالنظام. وعبر خاصية ادارة صلاحيات المستخدمين، يستطيع المخولون في الشركات تحديد أدوار محددة لموظفيهم على أساس مسؤولياتهم داخل الشركة حسب أدوارهم المختلفة ضمن هيكل السلطة الداخلية للمؤسسة او الشركة. هذا وتستطيع الشركات، عبر خانة المستفيدون، من تعريف مستفيدي التحويلات المحلية والدولية بشكل فوري ومن خلال اتباع خطوات تراعي اعلى درجات الأمن. وربة يتصدر سوق الصكوك والحلول الاستثمارية

وفيما يتعلق تميز بنك وربة بالعمليات المصرفية الاستثمارية، كانت للبنك سابقة نوعية في اصدار صكوك لتعزيز قاعدة رأس المال ودعم المشاريع الكبرى التي تعتزم طرحها حكومة الكويت، وهي من شريحة الفئة الاولى بقيمة 250 مليون دولار أمريكي فاق الاكتتاب بها ب5 مرات من المتوقع حيث جذبت مستثمرين اقليميين وعالميين كما تم ادراجها في ناسداك دبي وبورصة ايرلندا. ويعتبر بنك وربة لاعبا أساسيا في اصدار الصكوك حيث ساهم في عدد من الاصدارات لجهات إقليمية عديدة تولى فيها دور المرتب الرئيسي . كما كانت للبنك عمليات تمويلية نوعية، لجهة عقد أكبر اتفاقية تمويل مرابحة مشترك بالدولار الأمريكي في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي، فضت بحصوله على تمويل وفق تسهيلات تمويل مشترك قائم على المرابحة، بقيمة 400 مليون دولار امريكي ولمدة ثلاث سنوات. كما شملت إنجازات البنك في هذا الإطار أيضا، تقديم عدد من التسهيلات التمويلية المحلية والدولية لشركة ناقلات النفط الكويتية ،مشروع حلبة سباق مدينة المحركات بدولة الكويت وشركة ان ام سي للرعاية الصحية وتشمل هذه التسهيلات صفقات قام بها البنك بمفرده وأخرى قائمة على المشاركة مع مؤسسات أخرى، وقاد بنك وربة عددا من التسهيلات المالية المجمعة والثنائية، منها تسهيلات لبنك قطر الإسلامي ودعم اصدار صكوك لصالح Tolkein Funding.

تفوق الكتروني وفق خدمات مصرفية "اكسبرس"

إن النهج الذي يتخذه بنك وربة في تطوير بنية خدماته الرقمية يشكل مثلاً يحتذى به نظراً للتقنيات العالية والمتطورة التي يستخدمها في سبيل توفير تجربة مصرفية متميزة للعملاء؛ وبالنسبة للعمليات المصرفية للأفراد، فاق بنك وربة كافة التوقعات عبر ما يقدمه من حلول مصرفية متميزة تلقى صدا واسعا بين اوساط عملائه وصناعة الصيرفة الإسلامية عموما. وفي هذا الإطار، كان البنك سباقا في اطلاق سلسلة من الحلول المصرفية تحت مسمى "اكسبرس"، مما يعني السرعة والجودة في انجاز معاملات الافراد وذلك عبر منصته الالكترونية التي هي اليوم نموذجا حصريا. فمؤخرا عزز البنك هذه الباقة من خدمات "اكسبرس" بإطلاق حل حصري هو "تمويل اكسبرس". يستطيع من خلالها الراغبون بالحصول على تمويل شخصي سواء أكانوا من عملاء بنك وربة أم من غير عملاء البنك من تقديم الطلب على منصات البنك الرقمية دون الحاجة لزيارة أي فرع من فروع البنك من خلال عملية متأتمة بالكامل تساعد على توفير الوقت والجهد على كل من العميل والبنك في الوقت ذاته.

■ الغانم: هوية البنك الجديدة نتاج نمو وإنجازات مستمرة وإستراتيجية واضحة

البورصة تستعيد حيويتها تدريجياً ...و«العام» يرتفع 0.24 نقطة

أنهت البورصة تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 24ر0 نقطة ليبلغ مستوى 4. 5103 نقطة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 9ر66 مليون سهم تمت من خلال 3340 صفقة نقدية بقيمة 2. 11 مليون دينار كويتي «نحو 96. 36 مليون دولار أمريكي».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي تسع نقاط ليصل إلى مستوى 3ر4738 نقطة وبنسبة ارتفاع 19. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3. 47 مليون سهم تمت عبر 1753 صفقة نقدية بقيمة 19ر3 مليون دينار «نحو 52. 10 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الأول 5. 4 نقطة ليصل إلى مستوى 4ر5304 نقطة وبنسبة انخفاض 09. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6. 19 مليون سهم تمت عبر 1587 صفقة بقيمة ثمانية ملايين دينار «نحو 26 مليون دولار».

وكانت شركات «الامان» و«تجارة» و«المال» و«القرين» و«مينا» الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم «المال» و«آن» و«أهلي متحد» و«برقان» و«بيتك» الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت «ريم» و«عمار» و«الأنظمة» و«المدن» و«تنظيف».

وتابع المتعاملون إفصاح من شركة «المساكن الدولية» حول توقيع عقد مقاولة لبناء برج المساكن بمنطقة المهبولة علاوة على متابعة إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع اوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

جلسة متبيانة للبورصة

بالتنسيق مع السوق المالية الدولية

«المركزي» يعقد ورشة عمل حول معايير التحوط الإسلامية وإدارة السيولة والصكوك

في إطار المسؤولية الاجتماعية لبنك الكويت المركزي في تعزيز الاستقرار المالي في البلاد، وتطوير القدرات لدى الكوادر الوطنية في المجالات المالية والاقتصادية، يقيم بنك الكويت المركزي ورشة عمل اليوم الأربعاء بالتنسيق مع السوق المالية الإسلامية الدولية تناقش المعايير الصادرة من السوق المالية الإسلامية الدولية التي تشمل معايير التحوط الإسلامية ومعايير الرهن على أساس السيولة ومعايير الوكالة غير المقيدة، بحيث تغطي كل المعايير التي تهدف إلى معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية وإيجاد بدائل استثمارية جديدة.

جاء ذلك في تصريح لمحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل الذي أوضح بأن ورشة العمل – بالإضافة إلى المعايير المذكورة – سوف تتخللها جلسة حول اتجاهات سوق الصكوك وتطوراتها، حيث سيطلع المشاركون بصورة عامة على السوق العالمية للصكوك والتحديات العملية في إصدار الصكوك من وجهة نظر قانونية وشرعية، وإيجاد أدوات مالية إسلامية طويلة وقصيرة الأجل لمواجهة تحديات تنمية سوق راس المال الإسلامي لاسيما أن دور الصكوك الإسلامية يتركز حاليا في تنمية هذه السوق. كما سيطلع المشاركون على العمل الذي تقوم به السوق المالية الإسلامية الدولية لتطوير إرشادات السوق الأولية والثانوية والتوثيق لفائدة هذا القطاع كما تناقش الورشة إدارة المخاطر لدى البنوك الإسلامية.

واضاف المحافظ في هذا المجال أن ورشة العمل سوف تناقش أيضا الأدوار المنوطة بعديد من الجهات والأطراف ذات العلاقة بالممارسات المهنية، كما تتناول معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية وإيجاد أدوات استثمارية مبتكرة وإيجاد سوق ثانوية وتوفير فرص استثمار جديدة. حيث تنصب معظم نشاطات البنوك الإسلامية على التعامل في السلع بينما هنالك أدوات استثمارية عديدة متاحة أمام المصارف الإسلامية كالصكوك الإسلامية وصكوك التأجير التي بدأت بطرحها في السوق. وتساعد هذه الأدوات في معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية.

واختتم المحافظ تصريحه مؤكدا على مواصلة بنك الكويت المركزي دوره في تطوير الكوادر الوطنية في شتى المجالات المالية والاقتصادية من خلال إقامة مثل هذه الورش والنشاطات، انطلاقا من نظرته الشمولية لمسؤولياته في تعزيز الاستقرار المالي.

محمد الهاشل

«كامكو»: 1.03 تريليون دولار إجمالي القيمة السوقية للبورصات الخليجية في سبتمبر

قالت شركة كامكو للاستثمار الكويتية ان إجمالي القيمة السوقية للبورصات الخليجية في سبتمبر الماضي ارتفع بنسبة 68 في المئة ليصل إلى 03. 1 تريليون دولار امريكي مقابل 61. 0 تريليون دولار في عام 2008.

واوضحت «كامكو» في تقرير متخصص اصدرته أمس الثلاثاء انه بعد مرور 10 سنوات على احداث الأزمة المالية العالمية تمكن الاقتصاد العالمي من التعافي إذ من المقدر ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 2. 3 في المئة مرتفعا من 7. 63 تريليون دولار في 2008 إلى 5. 87 تريليون دولار في 2018.

وذكرت ان حصة الأسواق الناشئة من هذا النمو تبلغ نحو 64 في المئة خلال تلك الفترة لافتة الى ارتفاعات القيمة السوقية للأسهم العالمية بنسبة 93 في المئة مرتفعة من 45ر41 تريليون دولار في سبتمبر 2008 إلى 13ر80 تريليون دولار في سبتمبر 2018.

وتوقعت نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى 6. 1 تريليون دولار في عام 2018 مقابل 2. 1 تريليون دولار في 2008.